إعلان تاكو باكاسوا:

القوة في الوحدة

6 أكتوبر 2026،

لقد اجتمعنا من مختلف أنحاء العالم في توفالو وفيجي بتاريخ 6 أكتوبر 2026، لنشهد التهديد الجسيم الذي يشكله تغير المناخ على المحيط الهادئ الأزرق، وشعوبه، وثقافاته، وسبل عيشه.

تعني عبارة **"تاكو باكاسوا"** في لغة توفالو القوة المستمدة من الوحدة والعمل الجماعي. ويجسد هذا الإعلان التزاماً راسخاً لا يتزعزع بمواصلة العمل المناخي، داعياً العالم إلى التكاتف دعماً لأولئك الذين يقفون في الصفوف الأمامية لأزمة المناخ.

عبر أرجاء المحيط الهادئ، عاش السكان في انسجام مع المحيط، حيث تشكلت ثقافتهم وهويتهم مع إيقاع أمواجه ومدّه وجزره. إلا أن المحيط ذاته بات اليوم يهدد أسلوب حياتهم. وتقف توفالو، التي لا ترتفع سوى أمتار قليلة فوق مستوى سطح البحر، في مواجهة يومية مع واقع تغير المناخ، ومع ذلك تواصل مجتمعاتها مواجهة حالة عدم اليقين بالشجاعة والمرونة والمعرفة المتوارثة عبر الأجيال. وما يهدد منطقة المحيط الهادئ اليوم يهدد أيضاً الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)، بما في ذلك دول المحيطين الهندي والأطلسي ومنطقة البحر الكاريبي، كما ينذر بالمستقبل الذي سنواجهه جميعاً ما لم نتحرك معاً وبشكل عاجل.

ومع اقتراب متوسط ارتفاع درجة الحرارة العالمية من 1.5 درجة مئوية، وفي ظل الظروف الحادة لظاهرة «إل نينيو»، نؤكد مجدداً أن كل جزء من الدرجة المئوية الإضافية يؤدي إلى تسارع آثار تغير المناخ ويزيد من مخاطر الخسائر والأضرار غير القابلة للعكس التي تتعرض لها المجتمعات الأكثر تضررا من تغير المناخ، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً (LDCs).

وفي هذا السياق، واستجابةً للنداءات الصادرة من الخطوط الأمامية لأزمة المناخ، فإننا:

1. نشيد بالدور القيادي للدول الجزرية في المحيط الهادئ، والتي أسهمت من خلال جهودها ومناصرتها في تعزيز الالتزام العالمي بمواجهة حالة الطوارئ المناخية، وترسيخ الزخم نحو الحد من حجم وفترة تجاوز عتبة الاحترار العالمي، والإبقاء على هدف 1.5 درجة مئوية حياً، وفقاً لاتفاق باريس.
2. نحتفي بقيادة ومناصرة الشباب على مستوى العالم، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، باعتبارهم أطرافاً أساسية في عمليات صنع القرار، ونعترف بأهمية مساهماتهم في العمل المناخي من أجل الأجيال القادمة.

3. نقر بالدور القيادي للدول الجزرية في المحيط الهادئ في السعي للحصول على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن تغير المناخ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يتعلق بالتزامات الدول

إزاء تغير المناخ، وكذلك الرأي الاستشاري للمحكمة الدولية لقانون البحار بشأن تغير المناخ والقانون الدولي.

4. نؤكد مجدداً علي أهمية استمرارية الدولة وسيادتها وما يرتبط بذلك من حقوق وواجبات، وعلي أيضا حق الدول في الحفاظ على مناطقها البحرية المنشأة وفقاً للقانون الدولي كما تعكسه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، رغم التغيرات المادية وغيرها من الآثار الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ.

إبقاء **هدف 1.5 درجة مئوية في المتناول**

5. ندعو جميع الأطراف في اتفاق باريس إلى
تسريع العمل الجماعي خلال هذا العقد الحاسم للحفاظ على إمكانية تحقيق هدف 1.5 درجة مئوية. فالعلم واضح وحاسم، ويتطلب الأمر خفضاً عميقاً وسريعاً ومستداماً للانبعاثات من أجل تقليل حجم وفترة تجاوز هذا الهدف.

6. نحث الأطراف التي لم تقدم بعد مساهماتها المحددة وطنياً لعام 2035 (NDCs) على تقديمها في أقرب وقت ممكن.

7. نؤكد علي الأهمية الحيوية لضمان أن تستند القرارات والإجراءات الوطنية التي تتعلق بالتخفيف والتكيف إلى أفضل العلوم المناخية المتاحة، كما يوفرها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC). ويؤدي الفريق دوراً محورياً في دعم عملية صنع القرار ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC) وفي عملية الحصيلة العالمية الثانية لاتفاق باريس.

8. نؤكد التزامنا بتسريع التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة، ونؤكد أيضا علي الحصيلة العالمية الأولي المعتمدة ضمن «إجماع الإمارات» في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28)، والتي دعت الأطراف إلى الإسهام، وفقاً لظروفها الوطنية، في الجهود العالمية الرامية إلى مضاعفة القدرة العالمية للطاقة المتجددة ثلاث مرات، ومضاعفة معدل التحسن السنوي لكفاءة الطاقة بحلول عام 2030، والانتقال بعيداً عن الوقود الأحفوري في أنظمة الطاقة بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة، مع تسريع العمل خلال هذا العقد الحاسم للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2050 بما يتوافق مع العلم.

9. نرحب بالزخم العالمي المتنامي نحو إزالة الكربون وتسريع وتيرة الكهرباء لتصل إلى 35% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة عالمياً بحلول عام 2035، مدعوماً بالاستثمارات في تخزين الطاقة وتطوير شبكات الكهرباء. ويمكن للكهرباء، لا سيما عند اقترانها بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، أن تعزز أمن الطاقة وإمكانية الوصول إليها، وتخفض التكاليف، وتحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري.

تعزيز **الوصول إلى التمويل المناخي**

10. نقر بأن آثار تغير المناخ تتوزع بصورة غير متكافئة، وأن الوفاء بالتزاماتنا الجماعية يتطلب زيادة كبيرة في التمويل المناخي لتحقيق الهدف الجماعي الكمي الجديد للتمويل المناخي، ولا سيما لدعم جهود التكيف في البلدان ذات القدرات المحدودة. كما أن هيكل التمويل الدولي بحاجة إلى إصلاحات تضمن توفير التمويل، بما في ذلك التمويل القائم على المنح والتمويل الميسر، وذلك بالسرعة والحجم المطلوبين، وتحديدا للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

11. نرحب بالجهود الرامية إلى إعداد «البيان وخطة العمل بشأن الوصول إلى التمويل المناخي للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً»، بهدف ترجمة الالتزامات المشتركة إلى نتائج ملموسة وعادلة.

12. نشيد بإنشاء **مرفق الصمود في المحيط الهادئ (Pacific Resilience Facility - PRF)** لتعزيز المرونة الإقليمية، وأيضا الاستعداد للكوارث، والتكيف مع تغير المناخ، ومن أجل التصدي للخسائر والأضرار. كما نقدر المساهمات الحالية، وندعو القادرين إلى دعم هذا المرفق لتعزيز صمود المجتمعات المحلية ودفع العمل المناخي على المستوى المحلي.

تعزيز **العلاقة المترابطة بين المحيط والمناخ**

13. التمعن في الأهمية الجوهرية للمحيط بالنسبة لدول المحيطين الهادئ والهندي والمحيط الأطلسي، بما في ذلك بالنسبة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي أدارت الأراضي والسواحل والبحار عبر أجيال متعاقبة، ونؤكد علي أهمية الحفاظ على سلامة المحيطات والنظم البيئية الطبيعية للغابات.

14. نقر بأن الأزمات المتسارعة المتمثلة في ارتفاع حرارة المحيطات، وتحمضها، وارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك الناتج عن ذوبان الأنهار الجليدية والصفائح الجليدية، وفقدان التنوع البيولوجي البحري، تتطلب عملاً جماعياً لحماية صمود المحيط بوصفه المنظم المناخي الرئيسي للكوكب، وأكبر مخزن نشط للكربون، وأحد الركائز الأساسية للأمن الغذائي العالمي واستقرار الأنماط الجوية.

15. نؤكد علي الحاجة إلى جهود جماعية للحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل من 1.5 درجة مئوية، باعتبار ذلك الوسيلة الأهم للحد من آثار تغير المناخ على التيارات وأنظمة الدوران المحيطية، وتقليل مخاطر الاضطرابات الجذرية في الأنظمة المناخية حول العالم، كما نؤكد الحاجة إلى تعزيز علوم المحيطات والبحوث المرتبطة بها.

16. نرحب بالجهود التي تبذلها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ لمعالجة آثار تغير المناخ على المحيطات وتعزيز دور الحلول القائمة على المحيطات في العمل المناخي، بما في ذلك من خلال الحوار المعني بالمحيطات وتغير المناخ، وعملية الحصيلة العالمية الثانية.

وفي روح **تاكو باكاسوا**، يجمع هذا الإعلان أصواتنا في إطار من الوحدة والمرونة والقوة، بوصفه نداءً للعمل المشترك لمواجهة تحدياتنا المشتركة، وحماية ثقافاتنا، وبناء مستقبلنا المشترك.

وقبيل انعقاد الدورة الحادي والثلاثين لمؤتمر الأطراف (COP31)، ندعو جميع الأطراف إلى الانضمام إلينا في تعزيز العمل المناخي العالمي وتسريع التنفيذ، من أجل تأمين مستقبل أفضل للأجيال القادمة.